الاتصالات السعودية
SAUDI TELECOM

مشروع محضر اجتماع
الجمعية العامة غير العادية
لشركة الاتصالات السعودية لعام ٢٠٠٦م

١٣ ربيع الأول ١٤٢٧هـ
١١ أبريل ٢٠٠٦م

الاتصالات السعودية
SAUDI TELECOM

محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لشركة الاتصالات السعودية

المنعقدة بتاريخ ١٣ ربيع الأول ١٤٢٧هـ الموافق ١١ ابريل ٢٠٠٦م

بناءاً على الدعوة التي وجهها مجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية بتاريخ ١٤٢٧/٢/١٢ هـ من خلال عدد من الصحف لمساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العامة الغير عادية المقرر انعقادها بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق الانتركونتيننتال بمدينة الرياض في تمام الساعة ٦.٣٠ من مساء يوم الثلاثاء ١٤٢٧/٣/١٣هـ الموافق ٢٠٠٦/٤/١١م ، فقد انعقدت الجمعية العامة الغير عادية للشركة في موعدها المحدد برئاسة معالي الأستاذ عبد العزيز بن راشد بن إبراهيم الراشد رئيس الجمعية الإدارة ، وبحضور جميع أعضاء مجلس الإدارة ، عدا سعادة الأستاذ عبد الله بن عبد اللطيف الفوزان لظروف خاصة.

كما حضر الاجتماع مندوب وزارة التجارة مدير عام الشركات المكلف الأستاذ وليد بن عبد الله الرويشد ، ومندوبا ديوان المراقبة العامة الأستاذ محمد المسلط والأستاذ سعود الضفيان.

وقد استهل معالي رئيس الجمعية بكلمة رحب فيها بالحضور وأعلن اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجمعية وفقاً للمادة ٩٠ من نظام الشركات والمادة ٣٦ من النظام الأساسي للشركة ، وذكر ان عدد المساهمين الحاضرين ٥٢ مساهما يمثلون (١.٢٥٤.٩١٤.٩٤٤) سهماً أصالة ، من أصل أسهم الشركة البالغ عددها ٣٠٠ مليون سهم ، بنسبة ٨٣.٦٦٪ .

بعد ذلك اقترح معالي رئيس الجمعية تعيين الدكتور عمران بن عبد الرحمن العمراني سكرتيراً للجمعية ، وترشيح كل من المساهم أحمد سعيد العي ، والمساهم عبدالله بن محمد العميري جامعين للأصوات ، وقد وافقت الجمعية على ذلك .

بعد ذلك بدأت أعمال الجمعية بتلاوة آيات من الذكر الحكيم ، ثم طلب معالي رئيس الجمعية من سكرتير الجمعية قراءة ملخص تقرير مجلس الإدارة السنوي لعام ٢٠٠٥م للجمعية العامة الغير عادية وتضمن التقرير أهم الأنشطة التي قامت بها الشركة خلال العام الماضي من تطور للخدمات المقدمة ومن تخفيض لأسعار الخدمات والاهتمام

المستمر بموظفيها وعملائها وبخدمة المجتمع الذي تعمل من خلاله ، وتطلعاتها المستقبلية لحماية مصالحها ومصالح مساهميها ، وبعض مبادراتها ومن ذلك نظام حوكمة الشركة ، وسياسة الاستثمار ، وسياسة الإفصاح الذي تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة ، ثم طلب معالي رئيس الجمعية من مراجعي حسابات الشركة قراءة تقريرهم المتعلق بالقوائم المالية للشركة للعام ٢٠٠٥م . وقد قام المراجع الخارجي بقراءة تقرير المحاسب القانوني على المساهمين ثم أعلن معالي رئيس الجمعية فتح المجال للمناقشة .

المناقشات:

جرى تساؤل حول الإيضاح رقم ١٦، حيث يوجد في هذا البند المصروفات المستحقة بمبلغ ١٧٦,١٥٧ مليون ريال مخصص أراضي غير موجودة في الإيضاح ؟ الأمر الثاني في الإيضاح رقم ٢٣ فيما يتعلق بالمصاريف الإدارية والتسويقية ، حيث يعتبر هذا البند مرتفع وهناك مصاريف بمسمى "أخرى" فيها ارتفاع بنسبة ٣٣٣٪ فهل هناك توضيح لذلك ؟

فأحال معالي الرئيس الإجابة إلى رئيس الشركة المكلف والذي بدورة أحال السؤال إلى نائب الرئيس لقطاع المالية الذي ذكر بان مخصص الأراضي يشمل أراضي جاري العمل على نقل ملكيتها للشركة ، ومن الطبيعي أن يتذبذب الحساب وهذا يخضع لتقييم المخاطر المترتبة على نقل الملكية ، والشركة حققت نقل عدد كبير من الأراضي خلال هذا العام ، وهذا فقط مخصص للمخاطر ، أما بخصوص بند "أخرى" المتعلق بارتفاع مصروفاتها فهي تتضمن مصروفات البريد التي ارتفعت خلال عام ٢٠٠٥م حوالي ٥٠٪ إضافة إلى زيادة عدد الفواتير المرسلة بشكل كبير نتيجة لزيادة عدد المشتركين.

وجرى التساؤل حول حقوق المساهمين الواردة في التقرير على أنها ارتفعت ٦٪ وهي حسابياً ٩٪ كما ورد انخفاض المصروفات التشغيلية من ٢٠ إلى ١٩ مليار عام ٢٠٠٥ بحوالي ٤٪ وعند استبعاد الرسم الحكومي فان المصروفات زادت عن ٢٠٠٤م بمقدار ٢٪ ، وفي صفحة ١٧ يوضح التقرير رسوم بيانية لتطور أعداد الخطوط الهاتفية والخطوط الثابتة والخطوط الرقمية لكن لم يوضح عن إيراد كل نشاط على حده حبذا لو كان هناك إيضاح لكل نشاط على حده ؟

وعلق معالي رئيس الجمعية انه بالنسبة للملاحظة الثالثة فسيتم الأخذ بها مستقبلاً ، أما بالنسبة للملاحظة الثانية فقد أفاد المحاسب القانوني بأنه تم استبعاد النقص في مستحقات الدولة من ٢٠٪ إلى ١٥٪ فالنتيجة بعد استبعاد مستحقات الدولة سيكون هناك توفير في المصروفات لكن الزيادة ٢٪ التي تترتب على زيادة أعمال الشركة خصوصاً في قطاع الجوال والمعلومات. وأضاف المراجع الخارجي أن المصروفات التشغيلية انخفضت من ٢٠ مليار إلى ١٩.١ مليار وهذه إجمالي المصروفات التشغيلية. وقد علق رئيس الجمعية ان هذا الاختلاف يتعلق بمدى اعتبار الرسوم ضمن مصاريف التشغيل وهذا يخضع لمعايير المحاسبة .

وذكر مندوبا ديوان المراقبة العامة أنه وفقاً للمادة الرابعة من لائحة رقابة الديوان على المؤسسات الخاصة والشركات ، يستأذن مندوبا ديوان المراقبة العامة معالي رئيس الجمعية بطرح ٥ فقرات :

١ - أظهرت قائمة الدخل في عام ٢٠٠٥م المصروفات التسويقية بمبلغ ٢١٤٠ مليون ريال في حين أن الفقرة ١١٠ من معيار المصروفات الإدارية والتسويقية الصادر من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تقضي بعرض المصروفات الإدارية في قائمة الدخل كبند مستقل ضمن نتائج العمليات .

٢ - لازالت الشركة لا تفصح في قوائمها المالية عن المعلومات القطاعية وفقاً لمتطلبات معايير التقارير القطاعية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

٣ - تضمنت الأرصدة الدائنة الأخرى مبلغ ١٢١ مليون ريال تمثل ضريبة الدخل المستقطعة مقابل خدمات الاتصالات الدولية بواقع ٥٪ من المبالغ المدفوعة للشركات غير المقيمة الأمر الذي يترتب عليه تحمل الشركة غرامات نتيجة التأخر في السداد لمصلحة الزكاة والدخل.

٤ - تضمنت الأرصدة الدائنة الأخرى كذلك مبلغ ١٠٨ مليون ريال مستحقة للمؤسسة العامة للتقاعد تمثل حصة الشركة لموظفي الباب الأول وبند الأجور التي لم يتم توريدها للمؤسسة والديوان في هذا الصدد يأمل من الشركة سداد ذلك المستحق للمؤسسة .

٥ - بلغت قيمة الأراضي في ٢٠٠٥/١٢/٣١م ٢٢٩٩ مليون ريال يتضمن قيمة أراضي لم يتم نقل ملكيتها للشركة والحصول على صكوك لها بلغت قيمتها ٦٣٢ مليون ريال وقد قامت الشركة بتكوين مخصص لمقابلة الخسائر المحتملة من عدم نقل ملكية تلك الأراضي للشركة بمبلغ ١٧٦ مليون ريال والديوان يؤكد على ضرورة متابعة الجهات ذات العلاقة للانتهاء من نقل ملكية الأراضي التي تخص الشركة .

ومن ثم شكر مندوب الديوان إتاحة الفرصة لمندوبي الديوان وتمنى للشركة نتائج متقدمة في الأعوام القادمة إن شاء الله.

وذكر معالي رئيس الجمعية انه سيتم اخذ كل هذه الملاحظات بالحسبان .

وتساءل أحد المساهمين أنه في صفحة ٣٢ تبيّن انخفاض في إيرادات الخطوط السلكية فما هو أثرها على المصروفات التشغيلية ؟

فأحال معالي الرئيس الإجابة إلى الرئيس التنفيذي المكلف للشركة وأجاب رئيس الشركة أنها تأثرت بتخفيض أسعار الخدمات في العام الماضي وهناك ظاهرة في الانتقال من الهاتف للجوال بالنسبة للمكالمات الصوتية.

وأضاف المحاسب القانوني أيضاً بأن ليس لها تأثير مباشر.

وتساءل أحد المساهمين انه في صفحة ٤٠ لوحظ ارتفاع مخصص المخزون كنسبة من المخزون نفسه؟

فأحال معالي الرئيس الإجابة للمحاسب القانوني الذي أجاب بأن سياسة تكوين مخصص المخزون لا يرتبط مباشرة برصيد المخزون فالشركة تقوم بدراسة سنوية لحركة المخزون وإذا كان إجراء تكوين المخصص غير عملي يتم تكوين المخصص على شكل مجموعات أو فئات من الأصناف فلا يوجد علاقة مباشرة بين المخصص وبين رصيد المخزون.

وجرى التساؤل عن النظرة المستقبلية للشركة وما هي خطط ومعايير الشركة للاستثمار الخارجي ؟

فأجاب معالي رئيس الجمعية أن المجلس الحالي ركز على الجوانب التأسيسية ومنها منهجية إعداد الخطة المستقبلية وتطبيقها ، أما ما يتعلق بموضوع الاستثمار فان جوهره يأتي ضمن الخطة الخمسية التي أخذت بأساس (السيناريوهات المختلفة) ، ومن أسس

بنائها ما يتعلق بسياسة الاستثمار وان الشركة اعتمدت توجهاتها بما في ذلك مجال الاستثمار بشكل رسمي في الخطة الخمسيه، وجوهرها الاستثمار في مجال خدماتنا الحالية يليها الخدمات المشتقة ذات الصلة ، ثم يليها الاستثمار في الخارج . وبعد ذلك وضعت الشركة توجهات التمويل بدءاً بالنقد المتوفر، ثم البدائل الأخرى ، وفي تعقيب على تساؤل احد المساهمين عن مدى الاستفادة من تجارب مؤسسة التقاعد والتأمينات تم الإشارة إلى استفادة الشركة من كل ذي علاقة وان معالي عضو المجلس ، ممثل المؤسسة العامة للتقاعد ، الأستاذ محمد الخراشي قد يتحدث عنها قليلاً لأنها جزء مكمل لما هو مطلوب في مسألة الاستثمار .

وتحدث معالي عضو المجلس الأستاذ محمد الخراشي موضحاً أن الاستثمار من الأولويات الهامة لمجلس الإدارة فكان لابد قبل البدء بالاستثمار أن يكون هناك ضوابط يتمكن المجلس من الانطلاق من خلالها ، والكل يعلم حجم المخاطر في الاستثمار ، سواء كان داخلياً أو خارجياً ، وان لجنة أعداد سياسة الاستثمار قامت بتشكيل فريق عمل متخصص ليعمل على وضع سياسة وإستراتيجية . وان الإستراتيجية حددت الإطار العام فيما يتعلق بالمواقع الجغرافية للاستثمار في العالم سواء في الداخل أو الخارج وفي نفس الوقت المجالات التي يجب أن تركز عليها الشركة ، والإستراتيجية أمر مهم لعملية النظر في أي فرصة استثمارية ويكمل الإستراتيجية ، وان السياسة المعتمدة شملت محددات رئيسية ، والمحددات هذه تتعلق بنسب اقرها مجلس الإدارة حتى لا تتعرض موارد الشركة لمخاطر لا مبرر لها ، وان المجلس اعتمد ما يمكنه في المرحلة القادمة من دراسة أي مشروع استثماري وفقاً لهذه السياسة.

وجرى التساؤل عن سبب عدم الإفصاح في قوائمها المالية عن المعلومات القطاعية وهذا التحفظ موجود في العام ٢٠٠٤م وكان المبرر نفسه موجود في تقرير ٢٠٠٥م فلم يتغير شيء ؟

فأجابه معالي رئيس الجمعية أن هذا التساؤل في محله، وما من شك أننا كلنا نسعى إلى أن تخرج القوائم المالية بشكل متفق مع المتطلبات النظامية ، و لكن المجلس يوازن بين دقة المعلومات ، والإفصاح عنها . ولكن ذلك ليس مبرراً لهذا القصور ، ولا يملك المجلس الآن إلا أن يأسف لذلك ،وقد اتخذ إجراءات متعددة لمعالجة ذلك .

وجرى التساؤل عن الكبائن الهاتفية الخاصة ومستقبلها خاصة أنها تحقق للشركة إيرادات جيدة ، كذلك لا توجد نقاط بيع لا في مشروع مكة أو فندق دار التوحيد أو مشروع وقف الملك عبد العزيز رحمة الله عليه ، وأضاف المساهم أن موزعي بطاقات سوا هم من غير السعوديين ؟

فأحال معالي الرئيس الإجابة إلى رئيس الشركة المكلف الذي أجاب أن الكبائن من مصادر الدخل للشركة التي تهتم فيها ، والكل يعلم أن الشركة قدمت الكثير لمساعدة المستثمرين في الكبائن ولكن شركة الاتصالات لابد أن تقدم مختلف الخدمات والتقنيات للمستخدمين ويكون الخيار الأخير للمستهلك .

وجرى ذكر لماذا لا تتنازل الدولة عن بعض أسهمها للمساهمين لتوسعة نشاطات الشركة ؟

وبين معالي رئيس الجمعية أن هذه الملاحظة تم تدوينها .

وجرى التساؤل عن الرسوم الحكومية ستخفض هذا العام ٥٪ أخرى أم لا ؟ أم أن هذا مرتبط بمشغل ثالث ؟

فأحال معالي الرئيس الإجابة إلى رئيس الشركة المكلف وأجاب أنها ستستمر كما هي بدون أي تخفيض.

وجرى التساؤل هل لدى الشركة نية لإعطاء الموظفين أسهماً في الشركة ؟

فأجاب معالي رئيس الجمعية أنه لو تم هذا الأمر سيتم بإجراءات نظامية بكل الأحوال و أنه لا يمكن إعطاء أسهم إلا بقرار من الجمعية العمومية.

وجرى التساؤل عن خطط الشركة لتغطية طلبات العملاء لخدمة DSL ؟ النقطة الأخرى خدمات الانترنت بطيئة قليلاً لو يتم ملاحظة ذلك ؟

فأحال معالي الرئيس الإجابة إلى رئيس الشركة المكلف وأجاب أن الشركة الآن تقوم بتنفيذ مشروع كبير بعدد مليون خط DSL يشمل كافة أنحاء المدن الرئيسية بالمملكة ، وكذلك توسعة لشبكة المعلومات والانترنت ونعتقد أن هذا سيلبي الاحتياج .

وجرى التساؤل عن مدى جدوى تقديم خدمة الانترنت عن طريق الكهرباء؟

فأحال معالي الرئيس الإجابة إلى رئيس الشركة المكلف وأجاب بالنسبة لما يتعلق من تقديم شركة الكهرباء للانترنت من خلال الكهرباء فهذه التقنية تحت التجربة ولم تقدم

حقيقة وقد تكون واعدة في المستقبل ولدينا في مركز الأبحاث والتسويق نقوم بتجارب مشابهة على تقنيات مختلفة.

وأضاف أحد المساهمين أنه بالنسبة لموضوع الانترنت عن طريق الكهرباء إذا كانت الشركة ستنتظر حتى تطرح الخدمة تجارياً فمعناه أن الشركة لا تملك خطط إستراتيجية ولا جدولة لعمل إستراتيجية مستقبلية في الشركة ؟

فأجاب معالي رئيس الجمعية بقوله انه سيستجيب لهذا الواقع من خلال ثلاثة أبعاد الأول انه يوجد لدى الشركة مركز بحوث وان كان متواضع ولكن نرجو أن يكون قوياً ، ثانياً ان الشركة أوجدت وحدة فنية متخصصة تابعة لمجلس الإدارة عملها استشراف المستقبل ويعمل بها مواطنون سعوديون بخبرات طويلة في مجال الاتصالات، هناك كتيب في حقيبة المساهم يتحدث عن هذا ، وعندما طرح هذا الموضوع جرى الاتصالات بالهيئة وقالت الهيئة انه ليس لديها طلب ترخيص لأحد وأن الموضوع لم يبحث حتى الآن بشكل رسمي ولا يمكن تصور قيام هذه الأعمال على نحو تجاري إلا بترخيص من الهيئة ،.

وتساءل احد المساهمين عن مبلغ زيادة رأس المال إلى ٥ مليار وبماذا سيتم استخدامها ؟

وأحال رئيس الجمعية السؤال إلى الرئيس التنفيذي فأجاب الرئيس التنفيذي المكلف للشركة أن هناك خطة لخمس سنوات تبين اتجاهات الشركة في الاستثمار واستخدام تلك المبالغ وغيرها ، ومن الاستثمارات الرأسمالية يوجد في عام ٢٠٠٦م منها التوسعات في DSL والجيل الثالث.

وبين احد المساهمين أن آخر معلومة كان على اطلاع بها هي انسحاب الشركة من الفرصة الاستثمارية في تونس واستبدلتها بالفرصة الاستثمارية في مصر فهل نحصل على تفاصيل إضافية بهذا الصدد ؟ وبالنسبة لزيادة رأس المال هل سيستثمر في أشياء محددة ؟

فأجاب معالي الرئيس أن رفع رأس المال محل نظر واهتمام كثير من المساهمين ، لكن الأصل في الشيء إذا كان لديك المال فما هي وسائل استثماره فوسائل الاستثمار هي التي تحكم حاجتك للمال والخطة الإستراتيجية التي وضعت وسبل تمويلها هي التي تحكم هذا الموضوع ولدينا خطة خمسية بالإيرادات والمصروفات لكل سنة على حدة وتفي بكل احتياجاتنا.

تساءل احد المساهمين عن الخطة الإستراتيجية للسنوات القادمة وأوضح المساهم أن هناك شركتين منافستين في مجال الانترنت حازوا على ترخيص من الهيئة وهما شركة بيانات وشركة الاتصالات المتكاملة وبنهاية هذه السنة سيبدؤون بتقديم الخدمات؟

فأوضح معالي رئيس الجمعية أن الدراسات لا تبنى على حالات فردية وأن الخطة الاستراتيجية موجودة وموثقة ومبنية على أسس معقولة تشمل ماذكرت وغيرة .

و تساءل أحد المساهمين عن الخطة الإستراتيجية للسنوات الخمس القادمة ؟

فأفاد معالي الرئيس أن الخطط الخمسية موجودة منذ بداية الشركة قد يكون إعدادها يحتاج إلى تطوير وهذا تم ، ولدى الشركة خطة تم اعتمادها حتى العام ٢٠١٠م تشمل كل ما نظر فيه فيما يتعلق بأمور الشركة وكل سنة تحدث وهذه هي الإجراءات المعتادة.

وطلب احد المساهمين استيضاح من المجلس فيما يتعلق بملابسات تغيير الإدارة العليا للشركة في هذه السنة وقد صدر بيانان من الشركة في موقع تداول وفي الصحف فيما يتصل بالبيان الأول والأخر وأثار بلبلة ؟ وهذا في الحقيقة نمط لم نكن نريده أن يكون ، ونود من المجلس استيضاح كامل وتفصيلي عن الموضوع ، أي هل هناك أمور تتعلق بالنزاهة أو شي من ذلك أو خلافات ونرغب في التفصيل لان البلبلة التي حصلت أثارت ريبة وإزعاج ؟

فأجاب معالي رئيس الجمعية بقوله : أولاً نأسف على البلبلة والحقيقة سببها إداري لأن الزميل الذي أخذ الخبر من المجلس أضاف العنوان من عنده بكل أسف ، واضطرت الشركة لتجنب الالتباس أن تصدر التصحيح ، والذي أصدرته الشركة هو الصحيح .وما ذكرته عن الأمور الأخرى فليس له أساس ، وإنما السبب مصلحة الشركة وهذا شيء متوقع من قبل كل الأطراف المعنية.

وتساءل أحد المساهمين هل لدى الشركة إدارة عامة تعنى بالاستثمار؟

فأجاب معالي الرئيس بنعم ، وأن هناك لجنة من المجلس وضعت سياسة الاستثمار و عضو المجلس معالي الأستاذ محمد الخراشي أحد أعضائها وقد اعتمد المجلس تلك السياسة.

وجرى التساؤل عن الاتفاقية مع شركة موبايلي لتنقل الأرقام بين المشغلين ومتى ستتم ، وما هو تأثيرها على الشركة ؟

وأحال رئيس الجمعية السؤال إلى الرئيس التنفيذي المكلف وأجاب أن جزاً من سياسة الشركة أن يكون هناك انتقال أرقام بين المشغلين ، وهذا لمصلحة المستهلك وستتم خلال العام الجاري ، وإنشاء الله سيكون تأثيرها ايجابي و لدينا خطط لكيفية الاستفادة منها .

وتساءل أحد المساهمين عن موعد توزيع المنحة وهي سهم لكل ٣ أسهم ؟

وأحال رئيس الجمعية السؤال إلى الرئيس التنفيذي المكلف فأجاب أن الأحقية من اليوم (يوم انعقاد الجمعية) .

وجرى التساؤل هل هناك دراسة بأن تكون استثمارات الشركة شرعية ؟

وأحال رئيس الجمعية السؤال إلى الرئيس التنفيذي المكلف وأجاب أن جميع استثمارات الشركة شرعية .

واقترح أحد المساهمين أن تقوم الشركة بدلاً من توزيع الأرباح أن تطلق صندوق استثمارات في شركات الاتصالات العالمية حتى تتنوع الفرص الاستثمارية إمام المساهمين؟ ولا نجد أن هناك مشاركات قوية لشركة الاتصالات في الأعمال الخيرية ؟

أجاب معالي رئيس الجمعية أن الشركة ستنظر في المقترح من الناحية النظامية .

وتساءل أحد المساهمين عن ترتيب شركة الاتصالات على مستوى العالم وعلى مستوى الدول العربية ؟

فتمت الإجابة ترتيبها ٦٤ من حيث العائد المالي عالمياً، وصنفت من أكبر ١٥ مشغل على مستوى العالم من حيث خدمات الاتصالات.

وعلق المساهم عبد الرحمن مازي أن شركة الاتصالات اكبر شركة موجودة في المنطقة من ناحية الإيرادات وفي حقوق المساهمين وفي العوائد ، حيث يصل العائد تقريباً ٤٠٪ من الإيرادات الشاملة وهناك الربح التشغيلي قبل الزكاة وقبل الاستهلاك وقبل المصاريف الأخرى الخارجية فالشركة تتمتع بنسبة من ٦٥٪ إلى ٧٥٪ تعتمد على نوع العمل وهو من أعلى النسب في العالم وحين تبدأ المنافسة الحقيقية لابد أن تنزل الأسعار والمصاريف التشغيلية ومعظم الشركات في العالم نسبة أرباحها التشغيلية إلى المبيعات تصل إلى ٤٥٪ بينما في الاتصالات السعودية ٦٥٪ -٧٥٪

وتساءل احد المساهمين عن انسحاب الشركة من تونس وانه تم بناءاً على مقياس العائد الداخلي وهل تم النظر للعائد الخارجي ؟

وأجاب معالي الرئيس أن العائد مرتبط بالمخاطرة ولا يوخذ على إطلاقه وقد استخدمت الخطوات الشركة المتعارف عليها في الاستثمار وتوصلت إلى عدم الاستمرار في خطوات الاستثمار.

وتساءل احد المساهمين عن ثلاث نقاط الأولى ضآلة عائد الاستثمار، ثانياً موضوع التحصيل اعتقد أن هناك قصور في موضوع التحصيل في بند الديون ، ثالثاً نسبة المخزون نسبة مرتفعة ٦٪ ، وموضوع تحسين القوى العاملة أكثر من ٥٠٠ مليون يصرف على ١١٧ شخص بحسبة بسيطة نجد أن الشخص يكلف ٥٣ الف ريال وهذا البرنامج لازال مستمر أيضا هناك مبلغ إضافي في بند ١٥ يوضح وجود حوالي ٤٧ مليون لتحسين القوى العاملة وما هو المقصود بتحسين القوى العاملة ؟ ومن جهة أخرى أشار بعض المساهمين من الاستثمار في زيادة رأس المال فأجابهم الرئيس التنفيذي المكلف أنها لتمويل المشاريع لعام ٢٠٠٦م والسؤال هل الشركة لديها مشاريع للعام ٢٠٠٦م تستهلك ٥ مليار، واعتقد أن الشركة لابد أن تشكل لجنة لبحث الفرص الاستثمارية ، وتطرق المساهم لموضوع دليل الهاتف حيث لابد من تحديثه وصدوره دورياً كل شهرين أو ثلاثة أشهر كما هو معمول به في الدول المتقدمة وليس كما هو الآن يصدر سنوياً ؟

فأفاده معالي رئيس الجمعية أن هذه الملاحظات محل اهتمام الشركة، وسيتم الاستفادة مما ذكر لدعم ما تقوم به الشركة .

وبعد انتهاء المناقشات غادر مراجعو حسابات الشركة قاعة الاجتماع بعد توجيه الشكر لهم على حضورهم من قبل معالي رئيس الجمعية .

بعد ذلك طلب معالي رئيس الجمعية من عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة المراجعة الأستاذ منصور عبد الغفار قراءة تقرير لجنة المراجعة التالي:

تعلمون انه دعت لجنة المراجعة بشركة الاتصالات عدد من مكاتب المحاسبة المرخص لها والمعتمدة في المملكة العربية السعودية وذلك بغرض اختيار مكتبين منهم لمراجعة القوائم المالية لعام ٢٠٠٤م وقد تم تقديم ماتوصلت اليه اللجنة للجمعية العمومية في اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٤٢٥/١/٢٩هـ الموافق ٢٠٠٤/٣/٢٠م والذي تضمن حين ذاك ترشيح كل من

مكتب بكر ابو الخير وشركاهم ومكتب الجريد وشركاهم لمراجعة القوائم المالية لعام ٢٠٠٤م كما تم ترشيح المكتبين لمراجعة القوائم لعام ٢٠٠٥م وعند النظر في ترشيح مراجع الحسابات لعام ٢٠٠٦م أوصت اللجنة بترشيح المكتبين الذين تم اختيارهما لعامي ٢٠٠٤م و٢٠٠٥م وهما مكتب بكر ابوالخير وشركاهم ومكتب الجريد وشركاهم بأتعاب وقدرها ١.٨٠٠ ألف ريال تدفع مناصفة بينهما وقد نظر مجلس ادارة الشركة في توصية اللجنة وقرر رفعها الى الجمعية العمومية ، أما الموضوع الثاني والذي قام الاستاذ منصور عبدالغفار بطرحه على الجمعية العمومية وهو مايتعلق بالضوابط المنظمة لعمل المراجعة الداخلية وبناءاً على قرار وزارة التجارة يهدف الى ضرورة ووجوب تشكيل لجنة مراجعة في كل شركة مساهمة من هذا المنطلق شركة الاتصالات السعودية قامت بتشكيل لجنة المراجعة ووضعت ضوابط منظمة لعمل المراجعة ومن أهم ملامحها أهداف اللجنة ، ومهامها ونطاق عملها بهدف مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بالمسؤوليات المناطة به وعدد الأعضاء ، والشروط الواجبة توفرها في كل عضو وبيان بواجبات عضو اللجنة إجراءات التخطيط لأعمال اللجنة وهذه من أهمه ملامح الضوابط المطلوبة وهذين الموضوعين مطلوب موافقة الجمعية العمومية عليهما .

وقد ورد اقتراح بان يتم التصويت ، ثم الاستمرار في المناقشة لنعطي فارزي الاصوات فرصة لإكمال عملهم وتوفر وقت أطول للمناقشة ، وتمت الموافقة على ذلك ، وذكر رئيس الجمعية أن ممثل وزارة التجارة تحفظ على إدراج اسم المهندس عبد اللطيف المطلق كمرشح لمجلس الإدارة بسبب يتعلق بالأسهم وتم مناقشة هذا الموضوع .

بعد ذلك طلب رئيس الجمعية من سكرتيرها إعلان نتائج التصويت على بنود الاجتماع، وبين سكرتير الجمعية أنه بعد جمع وفرز بطاقات التصويت لاجتماع الجمعية العامة الغير عادية لمساهمي شركة الاتصالات السعودية المنعقدة بتاريخ ١٣ ربيع الاول ١٤٢٧هـ الموافق ١١ ابريل ٢٠٠٦م الذي حضره ٥٢ مساهما يمثلون (١.٢٥٤.٩١٤.٩٤٤) صوتاً بالأصالة والوكالة من أصل (١.٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠) سهماً من مجموع الأسهم أي بنسبة مقدارها ٨٣.٦٦٪

الاتصالات السعودية
SAUDI TELECOM

أصبحت نتيجة الفرز كالتالي :

١	الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١م	١,٢٥٤,٧٤٣,٤١٣	٪٩٩.٩٩	٥٢٥	١٧١,٠٠٦	موافق
٢	الموافقة على القوائم المالية للشركة وتقرير مراجعي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١م	١,٢٥٤,٧٤٣,٩٥٩	٪٩٩.٩٩	لايوجد	١٧٠,٩٧٥	موافق
٣	الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة توزيع أرباح عن الربع الرابع من العام ٢٠٠٥م بمقدار ١٠ ريال للسهم (قبل التجزئة) بالإضافة إلى ما تم توزيعة عن الثلاثة أرباع الأولى من العام ٢٠٠٥م البالغ ٢١ ريال للسهم بحيث يصبح إجمالي الربح الموزع عن العام المالي ٢٠٠٥م ٣١ ريال للسهم الواحد	١,٢٥٤,٧٤٤,٤٠٤	٪٩٩.٩٩	لايوجد	١٧٠,٥٤٠	موافق
٤	الموافقة على اختيار مراجعي حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠٠٦م والبيانات المالية الربع سنوية وتحديد أتعابهما	١,٢٥٤,٧٤٤,٤٠٤	٪٩٩.٩٩	لايوجد	١٧٠,٥٤٠	موافق
٥	الموافقة على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس مال الشركة بمبلغ خمسة آلاف مليون ريال من الأرباح المبقاة بمنح سهم مقابل ثلاثة أسهم	١,٢٥٤,٨١١,١٧٤	٪٩٩.٩٩	لايوجد	١٠٣,٧٧٠	موافق
٦	الموافقة على تعديل المادة رقم ٦ من النظام الأساسي للشركة ليصبح رأس مال الشركة ٢٠ مليار ريال بدلاً من ١٥ مليار ريال	١,٢٥٤,٨١١,١٧٤	٪٩٩.٩٩	لايوجد	١٠٣,٧٧٠	موافق
٧	الموافقة على مشروع الضوابط المنظمة لعمل لجنة المراجعة	١,٢٥٤,٨١١,١٧٤	٪٩٩.٩٩	لايوجد	١٠٣,٧٧٠	موافق

٧. الأستاذ محمد عمران العمران

٨. الأستاذ عبدالرحمن عبدالعزيز مازي

٩. الأستاذ خالد عبدالرحمن الراجحي

وذكر رئيس الجمعية ما يتعلق بتعديل المادة السادسة من النظام الأساسي للشركة ، وأنة تم تنفيذه فعلاً ، وجرى مناقشة حول الموضوع وطلب معالي رئيس الجمعية من معالي الأستاذ محمد الخراشي التحدث عن التعديل في المادة السادسة من النظام الأساسي للشركة المتعلقة بزيادة رأس المال. حيث ذكر معالي عضو المجلس الأستاذ محمد الخراشي أن المادة السادسة من نظام الشركة حددت رأس مال الشركة بمبلغ ١٥ مليار مقسمة إلى ٣٠٠ مليون سهم متساوية القيمة وتبلغ القيمة الاسمية لكل منها ٥٠ ريال والمعروض على الجمعية العمومية الغير عادية طلب الموافقة لرفع رأس المال من ١٥ مليار إلى ٢٠ مليار وبذلك ترتفع الأسهم من ٣٠٠ مليون سهم إلى ٤٠٠ مليون سهم وتمت مخاطبة وزارة التجارة وكانت مرئيا تهم أن تكون حسب القيمة الجديدة للتجزئة بمعنى أن تكون ٢ مليار سهم والأمر معروض على الجمعية الموقرة على تعديل المادة السادسة من نظام الشركة .

وجرى تساؤل عن تاريخ أحقية المنحة والأرباح فأجاب الرئيس التنفيذي للشركة المكلف بأنها لمالكي الأسهم المسجلين في سجل مساهمي الشركة في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية ١٤٢٧/٣/١٣هـ الموافق ٢٠٠٦/٤/١١م .

بعد ذلك شكرمعالي رئيس الجمعية الحاضرين على مشاركتهم الفعّالة ، متمنياً للشركة المزيد من التقدم والنجاح.

سكرتير الجمعية

د.عمران بن عبدالرحمن العمراني

رئيس الجمعية

الأستاذ / عبدالعزيز بن راشد بن إبراهيم الراشد